جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شئون المكتبات

وعرضيا ته فيتوقف منهما ما يستلزم تصوره تصور المعرف ولا شك ان
الملزوم بالنسبة الى اللازم ليس كذلك لان اللازم ليس يتصور
قبل تصور الملزوم ولم يتصل فقط تعريف اللازم بل انما يتصور
اولا الملزوم فيلزم منه تصور اللازم بلا قصد ولا اختيار فلا يكون
فيه اكتساب لان الاكتساب يقتضي القصد والالتفات اى قصد المكتسب
واختيار ما اكتسبه وها هنا ليس كذلك قوله وعلامته اى علامة
كون التقسيم للحدود لا للحد كون الانفصال لمنع الخلو بحيث يجتمع
في شيئين ولا يحتمل شيا ثالثا فان قلت كيف يجوز تقسيم الحدود على سبيل
الانفصال المانع عن الخلو دون تقسيم الحد على هذا الوجه قلت لان
الحدين لا يخلو هنا من ان يكونا تامين او لا يكونا كذلك لا جايز ان يكونا
تامين لانهما لو كانا كذلك لان ما يوجب التمييز اعم مما يوجب الاطلاع
على كنه الحقيقة ام لا فتعين ان يكونا ناقصين او يكون احدهما تاما والآخر
ناقصا وعلى التقديرين لا يلزم الانحصار في القسمين لان الحد الناقص
لكونه مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب يتعدد بتعدد
الجنس البعيد فلا يكون يصدق شرح الانفصال المانع من الخلو قوله
لايجاب بان معرف المعرف عينه على حذف المضاف اليه واقامة اللام
مقامه اى معرف معرف المعرف لان ها هنا امور ثلاثة المعرف المحدود
والمعرف الذى هو معرف المحدود والمعرف للذى هو حد حد المعرف
المحدود والمجيب يقول ان الامر الثالث هو المعنى الثانى لان كل واحد
من حد المعرف وحد المعرف غير الاخر بناء على ان كل واحد منهما
عبارة عما يستلزم تصوره تصور الشئ كما ان كل واحد من الوجود
ووجود الوجود عبارة عن الكون في المحلين الذهني والخارجي فاذا
عرفت المعرف الذى هو الامر الاول بالامر الثانى الذى هو ما يستلزم
تصوره تصور الشئ لاحتياج الحد الثانى الى ان يعرف بامر ثالث مغاير
للامر الثانى الذى هو عينه والتعريف بالغير لغو لفظا وخال معنا فلا يلزم

التسلسل

التسلسل في المرتبة الاولى قوله لان العينية ممنوعة والسند في هذا المنع
ما قالوا من وجوه الاول ان المعرف ووجود الوجود لو كان عينية لزم ان
يكون المضاف غير المضاف اليه وانه محال والثانى انه لو كان معرف
المعرف عينه لزم تعريف الشئ بنفسه وهو محال وفي هذا السند ضعف
لان القايل بالعينية قايل بعدم صحة التعريف بالعين وجاعل لعدم صحة
التعريف بالعين دليلا على انقطاع التسلسل فلا يلزم عليه من قوله
بالعينية الحكم بصحة التعريف بنفسه حتى يكون مرتكبا للمحال والثالث ان
معرف المعرف اخص من مطلق المعرف فلو كان عينه لزم ان يكون الاخص
عين الاعم فلك ان تقول العينية باعتبار الذات لان كل واحد منهما
عبارة عما يستلزم تصوره تصور الشئ والاعمية والاخصية باعتبار
عارض وهو كونه معرفا ومعرفا للمعرف كما عرفت في بحث جنس الجنس
من التغاير باعتبار الذات وتارة اعتبار الوصف فان قلت كل واحد
من كل كونه معرفا وكونه معرفا للمعرف عبارة عما يستلزم تصوره
تصور الشئ فيكون العارض عين المعروض قلت الفرق بينهما اما
بالاجمال والتفصيل او الافراد والتركيب بان يقال معنى ما يستلزم تصوره
تصور الشئ باعتبار انه مدلول هذه الالفاظ المتعددة فيكون مركبا
وباعتبار انه مدلول بهذه الالفاظ يكون مفردا فالعارض المعنى المركب
والمعروض المعنى المفرد فتامل حتى تعلم البرهان نبين وكذا وجود الوجود
اخص من مطلق الوجود لان مطلق الوجود وجود لمطلق الماهية
ووجود الوجود وجود للماهية للماهية المخصوصة اعنى الوجود
فلا عينية وايضا الوجود لا يخلو من ان يكون متصفا بالوجود في الواقع
مع قطع النظر عن اعتبار العقل او لم يكن متصفا فان كان متصفا به فلا عينية
لان الصفة غير الموصوف وان لم يكن متصفا به فان كان متصفا به يكون نسبة
الوجود اليه مخالفة الواقع وما قيل من ان نسبة الوجود الى الوجود
محض اعتبار عقلي والعينية باعتبار نفس الامر والغيرية باعتبار الذهن

Copyright © King Saud University